TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The future of Chinese-US economic relations

Dr. Muhanned Hamed Mahdi *
Anbar University / College of Law and Political Science
Muhannadhamed84@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 17 October. 2020
- Accepted 2 November. 2020
- Available online 15. December. 2020

Keywords:
- the United States
- China
- trade relations
- investment
- competition

Abstract: The economic file is one of the most important axes of the relationship between the United States of America and China, and economic and trade relations are witnessing a stable development, as the United States is the first trading partner of China and according to some statistics, "Chinese exports to the United States amounted to 21% of total Chinese exports, and the volume of trade exchange has reached Between them amounted to more than six hundred billion US dollars in 2016. The United States relies heavily on China to spend its treasury bonds, as China is the largest investor in these bonds, and despite this, some controversial issues arise between the two countries related to Chinese monetary policies and the decline in the Chinese currency. Against the dollar, and China's protest against some protectionist economic policies against US imports from China, and others. Current expectations indicate that Sino-American trade relations may enter into a crisis that would amount to a collision in economic and political currents, as a result of pressures resulting from job losses in the American production sector, which prompted the US administration to impose tariffs and other protection measures on Chinese exports, and to include commodities. Other in the quotas more than what is stipulated in the World Trade Organization agreements, and in order to compensate for other commodities such as auto parts and household appliances, and more than that is the acquiescence of the American administration to the demand to follow the same methods used in China in order to make American goods more capable of The competition with its Chinese counterpart, and in fact, these US trade measures will have a major impact on the Chinese economy, which has close ties with the US economy.

* **Corresponding Author:** Muhanned Hamed Mahdi**, E-Mail:** Muhannadhamed84@gmail.com**, Tel: , Affiliation**: Anbar University / College of Law and Political Science.

مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية – الامريكية

م.د مهند حميد مهيدي

كلية القانون والعلوم السياسية | جامعة الانبار

Muhannadhamed84@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 17/ ايلول /2020
- القبول : 2/ تشرين الاول /2020
- النشر المباشر : 15/كانون الاول/2020

الخلاصة : تتجه العلاقات الاقتصادية الدولية صوب الابتعاد عن المبدأ الأساسي الذي استندت اليه في حرية التجارة وتغليب العولمة، مما ينذر بولادة حقبة جديدة، تعد في واقعها ارتداداً عن مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين، اذ تشكلت مؤسسات اقتصادية دولية قادت العالم باندفاع نحو تحرير التجارة العالمية وتطبيق مبادئ حرية السوق.

وتشير التوقعات الحالية الى أنه من المحتمل ان تدخل العلاقات التجارية الصينية الامريكية في ازمة تصل الى حد التصادم في التيارات الاقتصادية والسياسية، فنتيجة للضغوط الناتجة عن فقدان الوظائف في القطاع الانتاجي الامريكي والتي دفعت الادارة الامريكية بفرض رسوم كمركية واجراءات حماية اخرى على الصادرات الصينية، وشمول سلع اخرى في الحصص النسبية اكثر مما هو منصوص عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وفي سبيل التعويض عن سلع اخرى مثل قطع السيارات والادوات المنزلية، والاشد من ذلك هو اذعان الادارة الاميركية الى المطالبة بإتباع نفس الطرق المتبعة في الصين في سبيل جعل السلع الامريكية اكثر قدرة على المنافسة مع مثيلتها الصينية، وفي حقيقة الامر ستكون لهذه الاجراءات التجارية الاميركية اثر كبير في الاقتصاد الصيني الذي تربطه علاقات وثيقة مع الاقتصاد الاميركي.

الكلمات المفتاحية :
- الولايات المتحدة
- الصين
- العلاقات التجارية
- الاستثمار
- التنافس

المقدمة:

على الرغم من العلاقات التجارية المتنامية ، الا ان العلاقات الاقتصادية الثنائية اصبحت معقدة بشكل متزايد، وغالبًا ما تكون مشحونة بالتوتر من منظور الولايات المتحدة ، تتبع العديد من التوترات التجارية من انتقال الصين غير المكتمل إلى اقتصاد السوق الحر، في الوقت الذي قامت الصين بتحرير أنظمتها الاقتصادية والتجارية بشكل كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية، فإنها تواصل عددًا من السياسات الموجهة من قبل الدولة والتي يبدو أنها تشوه التجارة وتدفقات الاستثمار، تشمل مجالات القلق الرئيسية التي أعرب عنها صناع القرار وأصحاب المصلحة في الولايات المتحدة التجسس الاقتصادي السيبراني واسع النطاق المزعوم للصين ضد الشركات الأمريكية ؛ كذلك انتهاكها لحقوق الملكية الفكرية ؛ وسياسات الابتكار التمييزية ؛ والاستخدام المكثف للسياسات الصناعية (مثل الإعانات والحواجز التجارية

والاستثمارية) لتعزيز وحماية الصناعات التي تفضلها الحكومة؛ وسياسات التدخل للتأثير على قيمة عملتها،اذ يجادل العديد من صانعي السياسة الأمريكيين بأن مثل هذه السياسات تؤثر سلبًا على المصالح الاقتصادية الأمريكية وقد ساهمت في فقدان الوظائف الأمريكية في بعض القطاعات.

أن الاهتمام بالعامل الاقتصادي أدى إلى اضعاف عامل القوة العسكرية بعد أن كان المعيار الرئيس في التوازنات والتفاعلات الدولية، ما أدى إلى تراجع القوة العسكرية مقابل صعود القوة الاقتصادية، كون الاخيرة أصبحت هدفًا تسعى إليه الدول، وأساسًا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، ومعيارًا أساسيًا من معايير قياس القوة العالمية، وفي ذات الوقت أداة من الأدوات التي تملكها القوى الكبرى في ممارسة اللعبة الدولية، ومع كل ذلك تظهر فكرة الاحتياج الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إطار ظاهرة الاعتماد المتبادل الدولي.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كونه يتناول بالدراسة،لأقطاب اقتصادية كبيرة فاعلة ومؤثرة في المجال الاقتصادي الدولي، كون "الولايات المتحدة الأمريكية" هي صاحبة أقوى اقتصاد في العالم، تليها الصين في المرتبة الثانية. فضلاً عن تأثر الاقتصادات العالمية بطبيعة العلاقات الاقتصادية بين هاتين القوتين.

إشكالية البحث:على الرغم من تنوع وتعدد المتغيرات التي تحكم العلاقات الصينية– الأمريكية، سياسية وعسكرية وتكنولوجية، إلا أن المتغير الاقتصادي يقع في موقع الصدارة، وعليه فأن اشكالية البحث تدور حول السؤال المحوري ماهو اثر العامل الاقتصادي على العلاقات الامريكية–الصينية ؟ ويتفرع منه أسئلة فرعية تتمثل في:

1– ما هو دور المتغير الاقتصادي في تطوير العلاقات الدولية؟

2– كيف أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات الصينية الأمريكية، وهل سيؤثر المتغير الاقتصادي في مستقبل العلاقات الصينية– الأمريكية.

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية أساسها(ان العلاقات الامريكية –الصينية في جوانبها الاقتصادية يحكمها طابع التنافس الاقتصادي، والذي يقترب من الحرب التجارية في أحيان كثيرة).

هدف البحث: يهدف البحث إلى الكشف عن سر نجاح الصين في التعامل مع متغيري عوامل العولمة والهيمنة الأمريكية، المتغيرين، الذين مثلا تحدياً كبيراً أمام طموح عدة دول وقوى في البزوغ على الساحة العالمية، كما يهدف البحث إلى تقييم قدرات الصين المتنامية وخاصةً المجال الاقتصادي وقدرتها على مواجهة "الولايات المتحدة الأمريكية"، وأيضاً تسليط الضوء على مسار العلاقات الصينية– الأمريكية والتحديات التي ستواجهها في المستقبل.

منهجية البحث: طبقًا لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على عدة مناهج، فقد اعتمدنا المنهج التاريخي للوقف على بعض ملامح مسارات العلاقات الصينية– الأمريكية، والمنهج الوصفي في سرد المتغيرات التي تناولها البحث واستخدام المنهج التحليل الإحصائي. ويستعين البحث بالإحصائيات المتاحة في رصد وتتبع العلاقات الصينية– الأمريكية في ظل المتغيرات الاقتصادية والمنهج الاستشرافي لمعرفة مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية.

المبحث الأول

العلاقات الصينية – الأمريكية (الاطار التاريخي)

هناك مظاهر متعددة للتفاعلات الدولية لا تتوقف عند أشكال ومظاهر التفاعلات السياسية والعسكرية وهي التفاعلات الاقتصادية، وعند الحديث عن العلاقات (الصينية– الأمريكية) فأننا سنتحدث عن علاقات لا تنطوي على تفاعلات تخص قضايا ثنائية فحسب، إنما سنتحدث عن تفاعلات أصبحت تسير لجعل العالم كله ميدانًا لتفاعلاتها الاقتصادية، وتعد العلاقات الاقتصادية (الصينية– الأمريكية) هي محور الاهتمام الرئيسي للدولتين في علاقاتهما المتبادلة، لذا يمكن القول أن هذه العلاقات تتعامل معا شعبي بشكل مباشر إذا كانوا منتجين ومستهلكين.

المطلب الأول: نشأة وتطور العلاقات الصينية– الأمريكية

تعود بداية العلاقات "الصينية– الأمريكية" لزمن وصول أول سفينة تجارية أمريكية إلى الصين، ذلك على 1784 وقد حملت معها التجار الأمريكيين، ولفترة ليست بقصيرة استمرت العلاقات (الصينية– الأمريكية) من حيث محتواها التجاري إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التجارة أداة لسياستها اتجاه الصين، ففي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وأثناء مدة رئاسة "جاكسون" الذي كان يسعى لإيجاد فرص تجارية في الشرق الأوسط؛ حيث وضع بنود أول اتفاقية تجارية بين الطرفين أضفت على التبادلات التجارية الثنائية السمة القانونية.

أن انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب (الأمريكية– الاسبانية) عام 1898 عززت ميل الولايات المتحدة الأمريكية نحو التصرف كقوة عظمى ليساعد هذا على الدخول إلى الصين في وقت لاحق عبر سياسية "الباب المفتوح" حيث نمت العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدولتين على آثر الثورة الفلبينية ضد النفوذ الأمريكي عام 1899 وعام 1901 التي حولت الفلبين إلى محمية أمريكية، وعلى آثر ذلك طورت أمريكا تعاملها من الصين ضمن نطاق تم تسميته "معاملة الأوامر" الذي استمر العمل به حتى عام 1940، أفاد هذا النظام إلى ضرورة عدم وقوع الصين تحت سيطرة أجنبية وتحويلها في الوقت ذاته سلميًا إلى دولة صديقة. وعلى الرغم من دخول أمريكا والصين في علاقات اقتصادية واسعة أشهرها بلوغ مشاركة الصين في عام 1922 في الميزان التجاري الخارجي الأمريكي بنسبة 20 %، ولقد أدى استمرار الولايات المتحدة

الأمريكية في سياسة العزلة في المدة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى الحد من تطور العلاقات بينهما، وقد ظهرت العلاقات ما بين (أمريكا والصين) واضحة أثناء فترة العدوان الياباني على الصين عام 1931[1].

توصف العلاقة (الصينية – الأمريكية) بأنها علاقة معقدة ومليئة بالتناقضات فعلى الرغم من تنافس القوتين (الصينية والأمريكية) فأنها بحاجة إلى بعضها البعض كما أن علاقات التبادل التجاري هامة جدًا للطرفين، إذا تعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري وثاني أهم مصدر للواردات الأمريكية وفي المقابل تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك تجاري للصين ومصدرًا مهمًا للاستثمار، وتصدير التقنية الأمريكية للأسواق الصينية. لقد نجحت الصين في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح إذ أصبحت الصين رابع أقوى اقتصاد في العالم وثالث أقوى دولة تجارية وبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني 10% خلال العقود الثلاثة الماضية و أرتفع حجم أسهمها في التجارة الدولية بنسبة 12% كما بلغ احتياطي النقد الأجنبي في الصين عام 2009 إلى 2 ترليون دولار لتصبح القوة الساعية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي، وتأتي الصين في المرتبة الثالثة عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفي جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية[2]. ومع تنامي قوة الصين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من الاحتمالات المفتوحة لتلك القوة وما يعزز ذلك اختلاف القيم الصينية عن القيم الأمريكية فمعظم سكان الصين لا يزالون يحملون القيم الصينية التقليدية، تلك القيم التي صقلتها رواسب التاريخ والقائمة على رفض الأجنبي[3].

لذا يمكن القول أن محاولة تحجيم الصين هي أسوء ما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية فعله، وسيضعف الانفاق العسكري الكبير من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنافسة اقتصاديًا وأسوء من ذلك فأنها ستشجع الصين على أن تصبح عدوانية وسيقود ذلك إلى سباق تسلح لا يريده أي من الطرفين وهو بذاته قد يزيد من فرص العنف[4].

المطلب الثاني: العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية

تعد العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ركنًا سياسيًا من اركان العلاقات الثنائية، حيث توسع حجم التجارة (الصينية– الأمريكية) بسرعة كبيرة وبما يخدم الطرفين، فالتبادل بين

---

[1] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2004، ص13، 14.

[2] صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، 2011،ص149.

[3] خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص7.

[4] نوح فلدمان، الحرب الهادئة، ترجمة هشام سمير، الدار العربية للثقافة، ط1، 20016، ص13.

الصين الولايات المتحدة الأمريكية يتضمنه قانون المعاملة التجارية التفضيلية، الذي منحته الولايات المتحدة الأمريكية للصين في عام 1980 هو قانون هدفه تعزيز التعاون بين البلدين والحيلولة دون تدهور العلاقات ما بينهما[5]. حيث نجد أن كلا الدولتين تعتمد على نظرية الاقتصاد المتبادل حيث تؤكد هذه النظرية إلى ان ذهاب الدول للعامل الاقتصادي سوف يقلل من لجوئها للصراع فيما بينهما وأن القوة العسكرية لا تعد هي مصدر المكانة الدولية، إذ أصبحت القوة تحدد بعامل التجارة[6].

أولاً: العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية لغاية 2007.

تبدأ هذه المرحلة مع رغبة الصين في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل إقامة علاقات تجارية مع بقية دول العالم[7]. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت انضمام الصين للمنظمة؛ وكان رفضها في البداية محاولة منها إبقاء الصين في الأسفل أي النظر إليها على إنها دولة غير صاعدة إلا أن الصين أصبحت قوة اقتصادية لا يستهان بها بل أصبح الجميع يتنافس للوصول إلى السوق الصيني ومن ضمنهم بلدان عربية أمثال مصر ودول أفريقيا وبعض دول الخليج[8]. وقد انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية رسميًا في ديسمبر 2001، حيث أصبحت الصين رسميًا العضو رقم (143) في المنظمة، وبعد ذلك وقعت الصين قائمة طويلة وغير مسبوقة تاريخيًا في التزامات الانضمام حيث شملت وثائق عضوية الانضمام للمنظمة الكثير من القوانين والأحكام، والعديد من الاتفاقيات الثنائية والتي تمنح كل دول الأعضاء في المنظمة، والتي تشكل في النهاية شروط انضمام الصين إلى المنظمة ومساهمتها في التجارة العالمية[9].

إن التوصل إلى اتفاق بشأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ومنحها وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة لا يبرهن ان الخلافات والعقبات التي تشهدها العلاقات (الصينية– الأمريكية) لا يمكن حلها من خلال إجراء المحادثات فحسب بل يثبت أن العلاقات التجارية (الصينية– الأمريكية) في إطار العلاقات الثنائية تشهد تغيرًا مهمًا أكثر فأكثر، وإن التعاون في مجال المصالح الاقتصادية يجب إلا يتأثر بالخلافات السياسية، وبوجه عام يحكم مسار العلاقات (الصينية– الأمريكية) مجموعة من القضايا الرئيسية على الصعيد الاقتصادي

---

[5] سليم كاطع علي، أنعام عبد الرضا سلطان العلاقات الصينية الأمريكية الواقع وآفاق المستقبل، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص174.
[6] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2011، ص158.
[7] محمد عطية محمد ربحان، مصدر سبق ذكره ص 164.
[8] احمد ذياب، العوائق الأمريكية في انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مجلة السياسة الدولية، القاهرة 2006، ص6.
[9] محمد عطية محمد، المصدر السابق، ص165.

والسياسي والثقافي ففي إطار ما تولية الولايات المتحدة الأمريكية من أهمية للصين تبرز قضية الصعود الصيني كأحد العوامل المؤثرة في العلاقات الثنائية بين البلدين، فالصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويسير الاقتصاد الصيني بخطوات أسرع مما شهدناه في اقتصاديات الدول الكبرى من السنوات السابقة[10].

يمكن القول أن وراء جهود الصين الاقتصادية السريعة حقيقة أساسية هي تعداد السكان الهائل وأن الشيء الآخر الذي يلفت الانتباه هو أن الصين تؤدي ارخص قوة عمل في العالم، لذا فأن الصين ورشة العالم فهي تتربع على جزء مستقل نسبيًا من أجزاء الكرة الأرضية وتقدم لصناعيّ العالم، قوة عمل صناعي موثوق بها وأن الأثر الكبير الآخر هو هجرة مئات الملايين من المزارعين من الريف بعد إن سمحت لهم الحكومة بالمغادرة، حيث يتراوح عدد الذين غادروا إلى المدن بحثًا عن عمل بين 90– 300 مليون، أنها في أقل التقديرات تعادل القوة العاملة الكاملة في الولايات المتحدة الأمريكية ويشير (نيكولاس لاردي) من معهد الاقتصاد العالمي إلى أن الصين نمت نموًا قويًا حتى في حالة الركود الذي شهده الاقتصاد العالمي في عامين (2001–2002). ويميل الأمريكيون إلى التركيز على التفاوت الهائل في التجارة بين الدولتين، أنه قلق ساهم الأمريكيون في خلقه بزيادة شرائهم المستمر من مصانع الصين النشطة، فقد باعت الصين عام 2011 للولايات المتحدة الأمريكية بضائع تزيد قيمتها 620 مليون دولار مما اشترته منها؛ لذلك فأنها غالية الثمن كأجهزة أقراص DVD والأدوات الكهربائية والسترات الجلدية إلى مواد رخيصة الثمن تنادي المشترين. فصناعة الثياب في أمريكا مثلًا بدأت بالتلاشي عندما بدأت الصين تجني الطلبات على حساب المصانع الآسيوية والأمريكية إذ ارتفعت صادرات غرف النوم الخشبية فقط إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2000 حتى عام 2003 من 102 مليون دولار إلى ما يقرب من 360 مليون دولار[11].

ثانياً: العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية فترة رئاسة باراك أوباما (2007 – 2016)

تبدأ هذه المرحلة منذ أن قدم المرشح "باراك أوباما" خلال حملته الانتخابية عدة عناصر لأعاده بناء الولايات المتحدة الأمريكية و تشكيل سياستها الخارجية بالتركيز على عناصر القوة في تعاملها مع الصين اقتصاديًا ودبلوماسيًا، أعتبر "أوباما" أن العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية هي علاقات

[10] سالي نبيل الشعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية واثر التحول في النظام الدولي، دار العربي للنشر، ط1، القاهرة 2015، ص42.
[11] تدسي فشمن، الصين شركة علاقة، ترجمة: هالة النابلسي، العبيكان، ط1، 2009، ص80.

ناجحة واسعة النطاق لكن يتعين على الجانبين العمل خلق مستوى من الثقة المتبادلة[12]. وفي 11 يناير عام 2011 أصدر الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" والرئيس الصيني "هوجين تاو" بيانًا مشتركًا في ختام زيارة الأخير إلى واشنطن أعلن فيها الالتزام المشترك بجعل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية علاقات إيجابية وتعاونية[13]. ولذا يمكن القول أن العلاقات (الصينية– الأمريكية) تسير وفقاً لمبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يقارب 600 مليار دولار وفقاً لاحصاءات 2019، وبذلك تعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد في المقابل أمريكا ثاني أكبر شريك تجاري للصين[14].

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المستثمرين الأجانب في القارة الآسيوية عمومًا وفي الصين على وجه التحديد حيث ان عدد مشروعات الاستثمار الأمريكي في الصين بلغت ما يقارب (50) إلف حتى نهاية عام 2012 اذ تجاوزت الاستثمارات (50) مليار دولار وبذلك أصبحت الصين أكثر دولة تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية (فول الصويا، والقطن) ففي عام 2013 استوردت الصين (1662) مليون طن من فول الصويا من أمريكا[15]، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة اقتصادية عظمى فناتجها المحلي الإجمالي يقدر بنحو (17.9) مليار دولار أمريكي عام 2015 وحجم تجارتها الدولية تقدر ب (403) ألف مليار دولار. أن الصين لا تقل أهمية عن الولايات المتحدة الأمريكية فناتجها المحلي الإجمالي بلغ (150) ألف مليار دولار عام 2015 ، حجم تجارتها الدولية نحو (404) الف مليار دولار[16].

كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة عبر الشركات المتعددة الجنسية عنصر هام لرفع معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق في الصين والذي تخطى نسبة 13% والتي على خلفيتها سلكت الصين مسارًا متقلبًا نحو التنمية في ظل إطار فاعل وأدراه اقتصادية محترفة، ومن ثم صارت الصين في المرتبة الأولى كمستقبله للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية والثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في ظل صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية مباشرة عام 2009 قدرها (72.4) مليار دولار[17].

---

[12] منال حسونه، الصين في السياسة الأمريكية بين الحالات الانتخابية والسياسات الرسمية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015 ، ، ص49.

[13] محمد عطية محمد، مصدر سبق ذكره، ص96.

[14] سليم كاطع علي، أنغام عبد الرضا سلطان، مصدر سبق ذكره، ص76.

[15] المصدر نفسه، ص78.

[16] أياد جاسم محمد، محمد دلف، العلاقات الصينية – الأمريكية في المربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، السنة الثانية، ص419.

[17] إبراهيم الأخرس، دور الشركات العابرة للقارات في الصين، ابتراك للنشر، ط1، القاهرة، 2012، ص7.

لذا يمكن القول أن الصين أصبحت في بؤرة الاهتمام الاقتصادي الأمريكي والعالمي استنادًا إلى مؤشرات النمو الاقتصادي الخاص بها، والتي يمكن أن تصبح الصين من خلالها قوة عالمية، فعلى سبيل المثال قامت شركة (Debitte) عام 2013 بقياس مؤشرات التنافسية الصناعية وتصنيف الصين على أنها الأولى في التصنيع للعام المشار إليه[18].

ثالثاً: العلاقات التجارية (الصينية – الأمريكية) مدة رئاسة دونالد ترامب

تبدأ هذه المرحلة مع أداء (دونالد ترامب) اليمين الدستوري رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأت تصريحات "ترامب" تأخذ طابعاً متشددًا إزاء الصين إذ يرى أن الصين تخدع الولايات المتحدة الأمريكية[19]، مما دفع "ترامب" أن يقدم وعوده لجمهوره من الطبقة العاملة البيضاء التي أوصلته إلى سدة الحكم بإلغاء العمل باتفاقيات التجارة الحرة أو تجميدها وهي اتفاقيات ثنائية أو جماعية مع دول عديده حول العالم وإعادة فرض الرسوم على البضائع المستوردة لحماية الصناعات المحلية، وإعادة إحياء ما دمرته سياسات التجارة الحرة، فالصين هي أكثر دولة مصدرة للولايات المتحدة الأمريكية إذ ينظر "ترامب" إلى مسائل التجارة الدولية من منظور اقتصادي بسيط يقوم على الربح والخسارة وفق (المعادلة الصفرية) وهو يعتقد إن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تستخدم نفوذها الاقتصادي كأدوات ضغط على الدول الأخرى في مقدمتها الصين[20].

وعلى الرغم من أهمية التصريحات التي أطلقها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بشأن الصين فإن صياغة السياسة الخارجية في "الولايات المتحدة الأمريكية" تخضع لنظام مركزي لا يشكل فيه الرئيس سوى واحد من العوامل المؤثرة، حين أكد "ترامب" في حملته الانتخابية على شعار (أمريكا أولًا) وخفض نفقات الموارد الإستراتيجية، وإدخال بعض التعديلات الحادة على السياسات المحلية والدولية وأكد على أن هنالك عدة عوامل تؤثر على سياسة "الولايات المتحدة الأمريكية" تجاه الصين ومنها[21] :

اولاً: شخصي: ويشتمل على رأي "ترامب" وفريقه ومناقشته مراكز الأبحاث الأمريكية والباحثين الاستراتيجيين حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين.

---

[18] سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص210.
[19] إبراهيم مصطفى، موجز في السياسة الخارجية (لإدارة ترامب) ونظرة على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع الجيوستراتيجي، 2017، وللمزيد من التفاصيل على الرابط التالي: www.geo_stratrgic.com .
[20] مروان قبلان، أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة سياسات عربية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ع (24) 2017، ص 10.
[21] تشاو كيجين، تأثير سياسة ترامب إزاء الصين، صحيفة دار الخليج، ع (12) قطر 2016 ص7.

ثانياً: مؤسسي: الذي يشمل تأثير البرلمان الأمريكي والدوائر الإدارية وجماعات المصالح على السياسية الأمريكية تجاه الصين.

ثالثاً: البيئة الدولية: التي تمثل تأثير قوى عظمى أخرى أي دولة ثالثة، حيث تركزت سياسة "ترامب" في السياسة الخارجية على التأكيد أن (أمريكا) هي صاحبة المقام الأول في العالم الغربي واحتواء الصين لمنعها من أن تكون قوى عظمى في العالم لذلك أن الولايات المتحدة الامريكية تستخدم سياسة الاحتواء في جميع مراحل تاريخ الدولة الأمريكية لاحتواء أخطار المنافسين الاستراتيجيين، ونجد أن وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كيسنجر) ينصح الرئيس الأمريكي الحالي "ترامب" بالعمل مع روسيا لاحتواء الصين وذلك لمنع قوة ونفوذ الصين المتزايدة، وهكذا فأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الصين المنافس الاستراتيجي الأول لها في الهيمنة على العالم والذي قد يهدد معالجتها مستقبلًا، فهي بنموها السريع وصمودها الاقتصادي والتكنولوجي وبتمددها وإتباع نفوذها جغرافيًا، تتحول تدريجيًا إلى قوة دولية معتبرة[22].

كل ذلك دفع الرئيس الأمريكي (ترامب) الى رفض العديد من المقاربات التي انطلقت منها أساسيات الإدارات الديمقراطية والجمهورية السابقة التي تقوم على المشاركة الإستراتيجية مع الصين والتي ستجعلها قوة مؤثرة في النظام الدولي، حيث يميل الى مقاربة (المنافسة الإستراتيجية) وهذا التحول يلقى كثيرًا من الدعم الحزبي الجمهوري والديمقراطي رغم اختلافاتهم حول العديد من أساسيات الإدارة على الصعيد الداخلي والخارجي، إلا إنهم يتفقون على أن بكين هي التحدي الجيوستراتيجي الرئيس "للولايات المتحدة الأمريكية" حيث فرض "ترامب" قيود على دخول الشركات الصينية إلى "الولايات المتحدة" وكذلك إلى أسواق حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، أيضاً تهدف"الولايات المتحدة" إلى منع وصول الصين إلى موارد الطاقة التي تعد المحرك الرئيس لاقتصاد الدول الصاعدة بقوة، إذ تعد الصين ثاني بلد مستهلك للطاقة بعد أمريكا وثالث بلد مستورد للنفط في العالم، وفي الوقت ذاته يضغط الرئيس (ترامب) على العديد من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية لوقف الاعتماد على التكنولوجيا الصينية مثل تكنولوجيا الجيل الخامس ومنع بيع موارد تكنولوجيا أمريكية إلى شركات صينية والعمل على وقف الاستثمار الصيني في "الولايات المتحدة الأمريكية" ولم تختصر إدارة "ترامب" على محاولة أضعاف مجهود الاقتصاد الصيني وإنما بدأت بالتركيز على مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في القارة الافريقية[23].

---

[1] حسن محمد حسين حمدان، سياسة الاحتواء الأمريكي للصين، صحيفة عربية مستقلة (رأي العام) (4)، قطر 2019، ص6.

[23] عمرو عبد العاطي، سياسة ترامب تجاه الصين وروسيا وتداعياتها على إعادة اصطفاف الروسي وتماسك التحالف الغربي، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، 4(197)، 2019، ص4.

أيضاً تعتقد "الولايات المتحدة" أن الصين تتطور بسرعة فائقة وسيصبح التحكم بها أكثر صعوبة اذ يدرك "ترامب" حجم التأثير الكبير للصين على الاقتصاد الأمريكي فقد سبق ولخصت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين اولبرايت" الحال بالقول "أن لدى الصين سلطة الحياة والموت على حالتين من الوظائف الأمريكية" كما لم يغب عن الرئيس الأمريكي "ترامب" حجم الأصول والديون الأمريكية التي تمتلكها الصين وعجز الميزان التجاري بين البلدين لمصلحة الصين فضلًا عن حيازتها على أكبر احتياط نقدي في العالم[24].

المبحث الثاني

واقع التنافس الصيني – الأمريكي في المجال الاقتصادي

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بكونه أسهم في زيادة حدة التكامل والتنافس بين الاقتصاديات الدولية، وعدم اقتصارها على الإطار الوطني فحسب، من أجل التحكم والدفاع عن مزاياها التنافسية نحو العالمية عن طريق إقامة فروع لنشاطاتها الاقتصادية في الخارج ومحاولة الاندماج وإدراج النشاط الدولي في إطار نظريتها الشاملة حيث سعت الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية وزيادة دورها في تحرير الأسواق، والاتجاه نحو المزيد من تركز رأس المال والتوسع في أفاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة في التدفقات المالية فضلًا عن تراجع دور الحدود كحواجز بين الدول والزيادة الكبيرة في عدد الشركات العابرة للقوميات.

المطلب الأول: الملكية الفكرية وموقف منظمة التجارة العالمية

تعرف الملكية الفكرية على إنها إبداعات العقل ونتاج فكر الإنسان من اختراعات ونماذج صناعية ومصنفات أدبية وفنية وشعارات ورموز وأسماء وصور مستخدمة في التجارة. والملكية الفكرية محمية قانونًا بحقوق منها البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكّن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية يحصلون عليها نتيجة ابتكارهم أو اختراعهم. ويرمي نظام الملكية الفكرية كما ورد في موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العالم، وإتاحة بيئة تساعد على الازدهار والابتكار والإبداع[25]. إذ

---

[24] طرق عزيزة، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة 2017، ص20.

[25] دلال العكيلي، حرب الملكية الفكرية، شبكة النبأ المعلوماتية السعودية، 2018، ص5.

يشهد العصر الحالي تطوراً تكنولوجياً هائلاً متمثلاً بثورة الاتصالات ونقل المعلومات عبر شبكة الانترنت وغيرها، إذ أصبح الانترنت هو المكان الذي تخزن فيه المعلومات وابتكارات الأشخاص وأعمالهم وأن أي شخص يحاول أن يستنسخ أو يستعير هذه الأعمال والمعلومات عبر الانترنت دون موافقة فهو ينتفع من الملكية الفكرية وهذه الاختراعات هو ما يسمى بالقرصنة(*) وأن مفهوم القرصنة يتضمن أيضًا تقليد البضائع والمنتجات وتزييفها فضلًا عن تهريبها دون أذن مالكيها وبالتالي تمثل القرصنة سلوكًا غير شرعيًا يقوم به أفراد أو منظمات وربما دول من أجل تحقيق أهدافها تتمثل بالاستفادة من التكنولوجيا الموجودة لدى الآخرين والاطلاع على أسرار الغير بصورة غير مشروعة[26].

حيث يعد التطور الحالي سلاح ذو حدين في إطار قضية حقوق الملكية الفكرية، حيث تتيح الشبكات المعلوماتية سرعة توفير ونقل المنتجات الثقافية بأنواعها في أقل وقت ممكن ولكن بالمقابل تتفاقم مشكلات القرصنة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية وانتشار تقليد السلع والعلامات التجارية الشهيرة على المستوى العالمي وتزداد الحاجة إلى دعم نظم حقوق الملكية الفكرية كلما زادت وتيرة التقدم التكنولوجي حيث تهدف نظم الملكية الفكرية إلى دعم الابتكار والتطور وتعد بمثابة أداة تشريع وتنظيم التجارة وتبادل المعلومات[27]، ولقد انعكس التطور التكنولوجي بصورة كبيرة على تطوير أدوات التجسس المالي والاقتصادي فلم تعد محاولات التجسس الاقتصادي تقليدية من خلال جمع المعلومات عبر الموقع الالكتروني للشركات أو تجنيد أحد موظفي الشركة بل يمكن اختراق شبكة المعلومات الخاصة بالشركة المستهدفة لمعرفة ميزانيتها وعدد موظفيها وبراءات الاختراعات التي حصلت عليها وإسرار تطوير صناعتها وإستراتيجيتها التفاوضية مع عملائها دون وجود خسائر كبيرة تذكر فقد يحدث ذلك دون أن تدرك الشركة المستهدفة إنها ضحية لعملية اختراق وحتى إذا أدركت فهنالك صعوبة تحديد مصدر الهجمات الحقيقي كما أن الشركات الكبرى التي تتعرض للاختراق وسرقة المعلومات قد لا تستطيع أن تعلن ذلك في وسائل

(*) القرصنة: مصطلح يستخدم لوصف النسخ والتوزيع الغير مرخص للوسائل الالكترونية والبحوث من اجل الربح التجاري.
[26] زياد خلف عبد الله محمد، تأثير عامل القرصنة التكنولوجية على العلاقات الصينية – الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، تكريت، العراق (6)، س (2)، 2014، ص24.
[27] سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص 205.

الأعلام أو حتى إبلاغ الأجهزة الرسمية للحفاظ على منتجاتها من السرقة وذلك من أجل الحفاظ على صورتها أما عملائها سواء كانوا من داخل الحكومة أو خارجها[28].

وتعاني الولايات المتحدة الأمريكية من اختراق شبكات شركاتها عبر الفضاء الالكتروني بهدف سرقة المعلومات التجارية وبراءات الاختراعات وتصنف الصين على انها أبرز القراصنة الالكترونيين الذين يعملون على جمع معلومات اقتصادية واستخباراتية عن أمريكا، إذ تعد الصين أرض مصانع العالم ومركز العالم لتجارة البضائع المقرصنة المزيفة التي تصل قيمتها الى مايقرب من (250) مليون دولار في السنة وتقدر حصة الصين من تجارة القرصنة والتزييف بين (19) مليون دولار إلى (800) مليون دولار، وأن اعتماد اقتصاد الصين على قراصنته اعتمادًا عظيماً حقيقة كبرى لا يمكن تجاهلها فهم يوفرون للناس بضائع أسعارها رخصيه وغالباً ما تكون تلك البضائع المقرصنة أدوية أو أجهزة طبية وكتب مدرسية[29]، مما دفع الحكومة الصينية إلى فرض قانون يمنع النسخ والتزوير، وأنشأت محكمة خاصة لمحاكة من يقوم بمثل هذه الأنشطة، ويذكر بعض الخبراء أنه ليس هنالك ميزة للسلطات المحلية في الصين لمكافحة أعمال القرصنة و النسخ حيث توفر هذه الأنشطة وظائف للسكان المحليين إضافة إلى قيام المصنعين بتقديم رشاوي للسلطات المحلية[30]، إلا أن منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 غيرت الصين قوانينها وأحكامها التي تتعلق بمجالات مثل التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي وحماية الملكية الفكرية وكذلك مقاومة الأغراق وتسوية النزاعات حيث تعمل منظمة التجارة العالمية على تسوية المنازعات التي تحدث بين دول الأعضاء في المنظمة وأن طبيعة هذه المنازعات هي منازعات تجارية وإن تسويتها يتطلب المرونة والتنازلات دون الاعتماد على حلول قانونية ثابتة وكان القصور في وضع قواعد حاسمة لتسوية المنازعات بين الدول قد دفع الدول إلى اتخاذ مواقف ضد بعضها وعقوبات منفردة بحجة المحافظة على مصالحها التجارية والاقتصادية ولحماية الملكية الفكرية وعوائدها التجارية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت من أكثر الدول استخداماً لمثل هذه الإجراءات العقابية الفردية بموجب أحكام قانونها التجاري[31].

---

[28] إيهاب خليفة، القوة الالكترونية – كيف يمكن إن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2017، ص215.

[29] تدسي فشمن، مصدر سبق ذكره، ص249.

[30] محمد عطية محمد ريحان، مصدر سبق ذكره، ص216.

[31] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، ط1، عمان، 2009، ص205.

إذ تمثل قضية حقوق الملكية الفكرية أحد مصادر التوتر في العلاقات التجارية (الصينية – الأمريكية) وتضاعفت اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية المتكررة للصين،لاسيما في عهد"ترامب"، بانتهاك حقوق الملكية الفكرية حيث بلغ تقليد البضائع حدًا غير مقبول من الجانب الأمريكي وبالتالي فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة على وارداتها من الصين كأجراء عقابي[32]، حيث تم الحكم في عام 2010 في سبعة قضايا تجسس اقتصادي، كان ستةً منها ذات صلة بالصين إذ قام القراصنة باختراق وسرقة بيانات وتصاميم سرية تعود لشركات أمريكية كانت تعمل في الصين ومنها شركة (ويستنج هاوس) التي كانت متعاقدة لبناء أربع محطات لتوليد الطاقة في الصين وشركة (سولارورلد) للطاقة الشمسية وشركة الحديد الأمريكية وشركة (الكو)للامنيوم.

وتواجه الصين الاتهامات الأمريكية بالإنكار التام وتؤكد إنها أيضاً ضحية لعمليات الاختراق الالكتروني وهو أمر صعب الحدوث وأن كان وارداً، إذ يمكن للحكومة الصينية أن تفصل الصين عن الشبكة العالمية للانترنت في حال تعرضها لأي هجوم الكتروني كما أكدت شركة (مايكروسوفت) في تقرير صادر على مدونتها الالكترونية أن الصين هي أقل الدول تعرضًا للإصابة ببرمجيات خبيثة[33]. وكذلك سرقة الصين الحقوق الملكية الفكرية لشركات أمريكية وهي شركة في بكين (التور بينات) الرياح، تم اتهامها بسرقة أسرار تجارية مستخدمة اكواد سرية مسروقة من شركة أمريكية وقال الخبراء أن التكلفة مرتبطة بسرقة الأسرار التجارية وبلغت القيمة المادية لأجمالي الأسرار التجارية المسروقة ما بين 180 مليون دولار وتصل إلى 540 مليون دولار سنويًا وأن هذه الأرقام تزداد لأن الصين ضاعفت من سياستها للاستحواذ على التكنولوجيا الأجنبية للمعلومات[34].

كذلك هنالك مشكلة شركة (جوجل) التي كان لها منافس في مجال الخدمات البحثية داخل الصين وهي شركة(بايدو) الصينية فلقد استحوذت على 80% من السوق العالمية عقب انسحاب شركة (جوجل)[35]، أن قدرة (بايدو) على تعزيز تفوقها في السوق على حساب شركة (جوجل) قد جاء من خلال اطلاعها على الثقافة الصينية لكونها شركة صينية أصلًا الامر الذي مكنها من أن تتفوق على الشركات الأخرى في الأسواق الصينية إلا أن البعض قد وجهوا انتقادًا شديدًا لشركة

[32] محمد عطية محمد ريحان، مصدر سبق ذكره، ص331.
[33] إيهاب خليفة، مصدر سبق ذكره، ص56.
[34] دلال العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص20.
[35] نوح فلدمان، مصدر سبق ذكره، ص179.

(بايدو) بسبب ممارستها التي تثير الشك في أنشاء روابط لملفات موسيقية مسروقة، ولقد أثبتت بعض الاختبارات الحديثة التي أجريت من أجل مقارنة بين (بايدو) و (جوجل) أثبتت هذه الاختبارات أن (جوجل) تقدم للمستخدم نتائج أفضل إلا أن (جوجل) لم تستسلم إذ قامت بإنشاء فرع لها في الصين وعينت (كالي فولي) رئيساً له ولكي تقوم شركة (جوجل) بأنشاء شركتها على الأراضي الصينية لابد أن تستحصل موافقة الإدارة العليا لشركة (جوجل) في الولايات المتحدة الأمريكية على الرضوخ لرقابة الحكومة الصينية على موقعها وهذه الامر وضع (جوجل) على قدم المساواة مع موقع (بايدو) الذي رضخ لرقابة الحكومة الصينية منذ بدايتها[36].

المطلب الثاني: حرب التعريفات الجمركية بين الصين– والولايات المتحدة الأمريكية

تعد الصين اليوم واحدة من أهم القوى الصاعدة في مختلف المجالات، والدولة المرشحة بقوة خلال المرحلة القادمة لتكون المنافس "للولايات المتحدة الأمريكية" والمهددة لمكانتها كقطب أوحد في العالم، بجانب تمكنها في مجالات التصنيع والابتكار والإنتاج وبالتالي المنافسة في المجالات التجارية والصناعية[37]، وتحاول "الولايات المتحدة الأمريكية" أن تتدارك ذلك بإيجاد عقبات تحد من صعودها، وتبدأ من خلال تهديدات الرئيس الأمريكي "ترامب" للصين حيث قال "إن واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي"[38]. مما دفع "ترامب" إلى تبني سياسة فرض تعريفات جمركية على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين مما يؤدي ذلك إلى اندلاع (حرب تجارية) بين الطرفين والتي يراها البعض أكبر خطر يهدد الاستقرار العالمي في السنوات القليلة القادمة[39]، أن انخفاض أسعار السلع الصينية في الأسواق الأمريكية لتكون أرخص نسبيًا من السلع الأمريكية قاد ذلك إلى أن يدفع المستهلكون الأمريكيون كمارك للسلع الصينية تصل إلى 500 مليون دولار[40].

---

[36] ريبيكا فانين، التنين الصيني، ترجمة: محمد فتحي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010، ص 66.

[37] دلال العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص7.

[38] محمد يوسف، تأثيرات التنافس الصيني-الأمريكي في حرية التجارة الدولية، السياسة الدولية، العدد 213، تموز/يوليو ، القاهرة 2018، ص189.

* الحرب التجارية: تعني فرض رسوم جمركية بين دولتين أو أكثر بهدف تحقيق منافق اقتصادية، وحماية الصناعات الوطنية ورفع معدل التصدير وفرض الهيمنة الاقتصادية.

[39] نضيرة محمود أمين، التنافس الصيني الأمريكي في آسيا، كلية القانون والعلوم السياسية، العلوم السياسية، جامعة كركوك، 2015، ص 384-385.

[40] سليم كاطع علي، أنعام عبد الرضا سلطان، مصدر سبق ذكره، ص180.

وفي السنوات الأخيرة تصاعدت المشاحنات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب العديد من القضايا ومنها قضية العجز في الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين حيث بلغ في عام 2016 نحو 201.6 مليار دولار أمريكي وهو رقم قياسي أثار قلق واشنطن[41]، إذ "ترى الولايات المتحدة الأمريكية" أن الصين تقوّم عملتها بأسلوب غير واقعي وبأقل من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى تعزيز قدرة الصادرات الصينية على اكتساب ميزة تنافسية للدخول للأسواق العالمية بأسعار منخفضة الأمر الذي يؤثر على منتجات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى على منافستها عالميًا فطالبت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان "ترامب" من الصين بتحسين عملتها بالمقارنة مع الدولار الأمريكي، فحين هدد الكونغرس بفرض رسوم جمركية مرتفعة على صادرات الصين وهذا ردًا على فجوة الفائض التجاري، بهدف محاصرة الصادرات الصينية خاصة بخصوص (اليوان) الذي أثر سلبًا على قدرة "الولايات المتحدة الأمريكية" التنافسية والتي عرقلة عملية النمو والتبادل التجاري بين البلدين[42]. وتتهم "الولايات المتحدة الأمريكية" وعدد كبير من دول العالم (الصين) بأنها تغرق أسواقها بالمنتجات الرخيصة وهذا يؤدي إلى تشويه التجارة العالمية ويحد من المنافسة ويكبد الشركات في الدول المختلفة خسائر كبيرة سواء كانت شركات محلية أو منتجة أو شركات مصدرة للأسواق، وأصبحت قضايا الاغراق ضد الصين تمثل نمو 12% من إجمالي قضايا الإغراق المنظورة أمام منظمة التجارة العالمية [43].

أن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها "الولايات المتحدة الأمريكية" على الصين حتى وأن لم تكن فعالة بالكامل أو تقليدية فأنها تبقى خيارًا مفضلًا "للولايات المتحدة الأمريكية" عندما تكون المخاطر وسوء الفعالية من حيث التكلفة، وتزداد حِدة الاعتماد الاقتصادي (الصيني– الأمريكي) المتبادل، اذ إن خسارة الإيرادات من التصدير بالنسبة للصين وخسارة الوصل إلى الفرص التربوية والعلمية المرتبطة بالتكنولوجيا في الخارج ونقل التكنولوجيا والواردات ذات الأهمية الكبيرة (النفط والأغذية والسلع) سوف يكون له تأثيرًا كبيرًا على استقرارهما الاقتصادي، وبعبارة أخرى أن حرب اقتصادية ضد الصين هو أنها في الحقيقة حرب اقتصاديه مع الصين التي تعد أحد الدائنين

---

[41] رحايلي سعاد، مصدر سبق ذكره، ص118.

[42] نقلاً عن رمزي محمود، حرب العملات بين المارد الصيني والعملاق الأمريكي، منشأ المعارف بالإسكندرية 2014، ص 105.

[43] محمد صالح ربيع، مهيمن عبد الحليم طه، القوى الأولية والإقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد ع 509، ص5.

الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ومصدر السلع المصنعة، وأن حربًا كهذه ستؤدي على الأرجح إلى انقباض عالمي أسوء بدرجة كبيرة من ذلك الذي حصل في 2008– 2009[44].

لقد شهدت العلاقات الصينية– الأمريكية توترًا شديدًا خاصة مع تبني إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" نهجًا متشددًا للغاية إزاء التعامل مع الصعود التنافسي لبكين على الساحة الدولية ومحاولة فرض مزيد من الضغوط عليها سواء فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدين أو بالتطور التكنولوجي الصيني إذ حاول "ترامب" توجيه ضربات قوية للصين تمثلت في فرض التعريفات الجمركية من جانب واحد، وجهود دبلوماسية كبيرة لمنع اعتماد تقنيات صينية مثل (Huawei) في دول حليفة مثل بريطانيا وعلاوة على منع شراء التكنولوجيا الأمريكية والأوربية من قبل جهات صينية، وتتخذ العديد من التدابير لوقف الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الضغط على الحلفاء من أجل تبني رؤية مماثلة لرؤية "الولايات المتحدة الأمريكية" تجاه الصين[45].

وفي الأول من حزيران عام 2017 أعلن الرئيس الأمريكي "ترامب" انسحاب "الولايات المتحدة الأمريكية" من اتفاقية باريس للتغير المناخي وهي اتفاقية مهمة التي وقعت في 2015 لمكافحة تغير المناخ إذ قال "ترامب" مستخدمًا عبارته الأكثر شيوعاً (أمريكا أولًا) أن اتفاقية باريس تقوض الاقتصاد الأمريكي وستكلف "الولايات المتحدة الأمريكية" وظائف وستضعف السيادة الوطنية الأمريكية قائلًا "لا نريد أن يهزأ بنا الزعماء الآخرون والدول الأخرى بعد اليوم" وعن الصين أكد "ترامب" حينها أن نفس الدول التي تطلب من "الولايات المتحدة الأمريكية" البقاء في الاتفاقية هي الدول التي تكلف الولايات المتحدة الأمريكية تريليونات الدولارات من خلال ممارسات تجارية قاسية وذلك في إشارة إلى الصين وكان "ترامب" قد صرح أن التغير المناخي يشكل مفهوماً اخترعته الصين لجعل الشركات الأمريكية أقل قدرة على المنافسة[46].

---

[44] جيمس دوبينز، اندروسكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين،
:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf

[45] احمد عبد العليم، دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، 2016، ص40.

[46] مرتضى الشاذلي، انعكاسات طريق الحرير الصيني على إستراتيجية واشنطن في المنطقة، شبكة بوست، مصر، 2019.

تهدف سياسة "ترامب" للتعريفات الجمركية إلى تشجيع المستهلكين على شراء البضائع الأمريكية من خلال جعل السلع المستوردة أغلى ثمناً، وحتى الآن فرضت "الولايات المتحدة الأمريكية" رسومًا جمركية على نحو (250) مليار دولار من البضائع الصينية وقد ردت الصين بفرض رسوم تبلغ (10) مليارات من المنتجات المصدرة الأمريكية وفي وقت سابق أعلنت الصين عزمها على فرض رسوم على مجموعة من السلع الأمريكية ومن بينها الخضراوات المجمدة والغاز الطبيعي في خطوة أعقبت قرار واشنطن على زيادة الرسوم المفروضة على واردات الصين[47].

وحذرت الصين بأنها سترد بتدابير وقائية تجارية جديدة إذا استمرت الولايات المتحدة الامريكية في هذا النهج بعد ساعات من التهديد وضع الرئيس "ترامب" تعريفات إضافية بقيمة (100) مليار دولار على السلع الصينية وأضاف "ترامب" عبر تويتر "إننا لسنا في حرب تجارية مع الصين إنما يوجد لدينا عجز في الميزانية بقيمة (500) مليار دولار"، وكذلك فرض "ترامب" عقوبات على سرقة الملكية الفكرية في ذلك من خلال فرض تعريفات جمركية وصلت إلى (50) مليار دولار على الواردات الصينية عندما بلغت هذه التعريفات ذروتها عام 2019، ردت الصين فورًا على ما وصفته ب (البلطجة التجارية النمطية) بفرض تعريفات جمركية مماثلة على السلع الأمريكية، وأن استمرار هذه الحرب التجارية سوف يؤدي إلى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.9%[48].

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات الصينية- الأمريكية في المجال الاقتصادي

تعد العلاقات الصينية- الأمريكية ذات خصوصية مميزة، فهي ليست علاقة بين دولة كبيرة ودولة صغيرة، فالصين تعتبر اليوم أكبر قوة اقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا، وتتفوق على اليابان في الاستيراد والتصدير والناتج القومي، ويتوقع وفقًا لمعدلات النمو الاقتصادية الحالية (9%) سنويًا أن تتفوق الصين على "الولايات المتحدة الأمريكية" في المستقبل، وبسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة، أصبحت العلاقات بينهما تتميز بطبيعة مزدوجة، فهي من جهة تجمع بين المخاوف والشكوك المتبادلة، ومن جهة ثانية تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز الاهتمامات المشتركة الخاصة،

[47] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، 2016.
[48] رحايلي سعاد، مصدر سبق ذكره، ص 120.

فالصين لا تستطيع أن تتجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي المعاصر، أو حجم مصالحها مع واشنطن، ومن جانبها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع هي الأخرى إن تغفل عن حقيقة التقدم الاقتصادي المتزايد الذي حققته الصين والذي تؤهلها لان تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية مستقبلًا.

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية والعلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

اولاً: العلاقات الاقتصادية الصينية– الأمريكية في ظل العولمة

أن ظهور العولمة جاء بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتخطيط "الولايات المتحدة" إلى تأسيس نظام عالمي جديد أحادي الهيمنة، بمعنى إعادة صياغة وتشكيل العالم وفق الرؤى والمصالح الأمريكية فظهر مشروعها العالمي المسمى "العولمة" وأن "الولايات المتحدة الأمريكية" تهدف من هذا المشروع جعل العالم قرية كونية، بعد إلغاء كل الحواجز الديمغرافية والاقتصادية والجمركية، أمام تدويل النظام الرأسمالي وتصدير النمط الأمريكي ساعيةً إلى جعل العالم يسير بهدى الطابع القومي الأمريكي[49]. أن "الولايات المتحدة الأمريكية" تسعى من وراء العولمة إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية وبالتالي تصدير الفائض الإنتاجي لديها وتأمين الاستثمار المالي في قطاعات مربحة[50]. وأن الشركات متعددة الجنسيات من أهم المستفيدين من الثورة المعلوماتية، وذلك لعدة أسباب منها طبيعة هذه الشركات وهي وجود مقر أو عدة مقرات رئيسية يتبعها افرع عديدة منتشرة في كل أنحاء العالم المختلفة، وأيضًا كبر حجم العوائد المالية التي تدرها أنشطة هذه الشركات، أن قوة الشركات المتعددة الجنسيات قد زادت، حتى احتلت موقعًا متميزًا في العلاقات الدولية، ولقد ساعدت هذه الشركات التي أقامت علاقات اقتصادية بين مختلف الدول ومنها "الصين والولايات المتحدة" حيث استفادت الصين أيضًا من ظاهرة العولمة، من خلال أندمجها في الأسواق العالمية وكذلك المساعدات التي كانت تقدمها الدول الغربية لاقتصاديات الدول النامية ومنها الصين كـ الأنشطة الخدمية والصناعية ذات المصدر الخارجي الذي عمل على تطوير اقتصادها[51].

إن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الصيني حيث أصبح اقتصاد صناعي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، فضلًا عن تطوير وتوسيع البنى التحتية للمجتمع ويعتقد الصينيون إن سياسة الانفتاح، التي حدثت، قد حققت مبتغاهم في الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي يملكها الغرب الرأسمالي وأمريكا بالذات بوصف

---

[49] خالد الروسان، لماذا ارتدت أمريكا عن العولمة، مجلة الرواية، السعودية، ع29، 2020، ص2.
[50] حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام العالمي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013، ص170.
[51] خالد محمد غازي، الطوفان ما بعد العولمة، شبكة المعلومات العالمية للانترنيت، ت.ن، 2011.

نفسها قوى عظمى، حين يعتقدون بدون الانفتاح لن يتمكنوا من الحصول على التكنولوجيا وهذا يجعلهم متخلفين عن الدول الصناعية، لذا يستوجب عليهم الانفتاح للحصول على ما وصلت إليه أمريكا من التقدم العلمي والتقني من أجل الاستفادة منه وبناء صين قوية تواجه مخاطر الهيمنة الأمريكية. لذا نجد أن الصين ضد العولمة الأمريكية لكنهما مع العولمة الاقتصادية، كون ذلك ساعدها للحصول على التكنولوجيا دون المساس بسيادتها[52]. وعلى الرغم من تكابر الولايات المتحدة بوصفها قوى عظمى والمسيطرة على العالم، من خلال "تباهي الرئيس الأمريكي كلينتون بنجاح الاقتصاد الأمريكي ك نموذج للآخرين كما سمت وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت الولايات المتحدة بأنها "الدولة التي لا غنى عنها" وقالت أننا نقف على طولنا، ونرى ابعد مما ترى الدول الأخرى، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية مشارك لا غنى عنها في أي مكان لمعالجة المشكلات الكونية الكبيرة، إلا أن موقفها من صعود قوى أخرى بدأت تبدو أقل حدة وأقرب إلى تقديم تنازلات والقبول بالأمر الواقع ففي إستراتيجيتها للأمن القومي لعام 2010 أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعاظم قوة ودور القوى الصاعدة "الصين" وأكدت على ضرورة تعميق الشراكة معها من أجل بلوغ نظام عادل ومستدام، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حوارًا إستراتيجيًا واقتصاديًا مع الصين، فالصين بلا شك هي المحرك للنمو الاقتصادي العالمي ولا توجد دولة بعد الولايات المتحدة تؤثر في الاقتصاد العالمي كما تفعل الصين[53].

ثانيًا: موقف الرئيس دونالد ترامب من العولمة

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من الدول الأوائل التي روجت للعولمة واعتبرت أن الدول التي لم تأخذ بالعولمة هي دول متخلفة، إلا أننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت عن ذلك وأصبحت من أشد المعارضين للعولمة، وهذا ما بدا واضحًا خلال فترة إدارة دونالد ترامب، حيث يرى البعض فوز ترامب هو انقلاب على العولمة، فالعولمة كما دشنتها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الغرب تجاوزت عمرها الافتراضي وإن سلبياتها صارت تتفوق على ايجابياتها إلى حد جعل "ترامب" يرى أمريكا ضحية من ضحايا العولمة[54].

ففي الوقت الذي تراجعت فيه أمريكا عن العولمة، ترفع الصين لواء تحرير التجارة العالمية في مواجهة منطق الحماية الذي يعتمده ترامب، أن النمو الاقتصادي للصين سببه الأساسي هو دعم الصين للشركات

---

[52] محمد طاقة، مصدر سبق ذكره، ص94.
[53] منير مباركة، مصدر سبق ذكره، ص208.
[54] لحظة ترامب أم احتضار العولمة، خطاب ترامب ضد العولمة، شبكة المعلومات العالمية:https://alarab.app/

الوطنية الكبرى وحماية المنتج الوطني وصيانة النظام المصرفي والتقدمي والمحلي[55]. وهذا ما أدى إلى بروز تيارين: تيار يعارض العولمة وتيار مؤيد للعولمة، حيث أن المؤيدين يرون أن العولمة هي تسهيل عملية الانفتاح الاقتصادي والثقافي والسياسي، وأنها تزودنا بفرص للتقدم، أنها وسيلة للتعاون ما بين الدول في المجالات كافة، أما المعارضون للعولمة ينظرون إليها كوسيلة للدول، ذات الهيمنة الواسعة لممارسة التفوق الاقتصادي دون مراعاة حقوق الإنسان وضوابط العمل، وفي هذا السياق فأن العولمة تعتبر تهديدًا ينبغي تنظيم لمواجهته[56]. وهذا ما يفسر تراجع أكبر دولة عالمية متبنيه للعولمة، وحرية التجارة والاسواق إلى دولة قومية ترفع شعار "أمريكا أولًا". أن سبب هذا التراجع أنها وجدت دولة أخرى منافسة لها وهي الصين[57].

ثالثاً: منتدى دافوس الاقتصادي والعولمة

يعد منتدى دافوس واحد من بين المنظمات الدولية غير الربحية المستقلة التي تعمل على تطوير العالم عن طريق تشجيع الأعمال والسياسات والنواحي العلمية، تأسست على يد رجل الأعمال كلاوس شواب، عام 1971 في سويسرا كما افتتحت عام 2006 مكاتب إقليمية في العاصمة الصينية بكين، ونيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتناقش في هذه المنظمة أبرز قضايا العالم الاقتصادية والصحية والبيئية، ويحضره نحو 2500 مشترك من 100 دولة، بما فيه رجال الأعمال والشخصيات العامة كـ رؤساء الدول والحكومات والوزراء والسفراء[58]. وفي عام 2008 أجتمع نخبة العالم الاقتصادية وزعماء التجارة الدولية في دافوس، لمناقشة أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، قائلًا "أمريكا جاهزة للتجارة"، وهي كانت إشارة واضحة ليخبر العالم أن يتوجهوا باستثماراتهم للولايات المتحدة الأمريكية لا نهم "الولايات المتحدة الأمريكية" الذي قال في هذا المنتدى مقولته الشهيرة "حينما تنمو أمريكا سينمو العالم كله" وهكذا وصف ترامب سياسة أمريكا أولًا بخطابه في دافوس، إلا أن الوضع قد تغير فبعد أن كان ترامب هو الذي يترأس اجتماع المنتدى الاقتصادي فقد تغيب ترامب عن المنتدى الذي عقد في عام 2019؛ ذلك لسبب حدوث مشاكل سياسية في بلده، مما جعل تغيب ترامب لحضور المنتدى دفع ذلك نائب الرئيس الصيني "وانغ كيشان" وهو خبير في

---

[55] خطاب ترامب ومواجهة العولمة، مصدر سبق ذكره.
[56] منير مباركة، مصدر سبق ذكره، ص74.
[57] خالد الروسان، مصدر سبق ذكره، ص15.
[58] مجلة النهار، منتدى دافوس الاقتصادي، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت، 2018.

الشؤون التجارية أن يلقي خطابًا فيما يخص المسائل التجارية التي تشكل صلب التجاذبات بين بكين وواشنطن[59].

أما في عام 2020 فقد حضر المنتدى عدد كبير من رؤساء الدول والمستثمرين التجاريين إلا أن من الواضح أن أبرز الحاضرين كان ترامب وكذلك هان جينغ نائب رئيس الوزراء الصيني الذي ترأس وفد بلاده إلى المنتدى إذ سلط الأضواء على النزاع التجاري ما بين بكين وواشنطن على الرغم من التوصل إلى أتفاق هدنة بعد عامين من التوتر[60].

المطلب الثاني: إعادة توزيع مراكز القوى الاقتصادية العالمية

أن اهتمام الدول في الماضي كان موجه نحو القوة العسكرية، إذ تعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية قوى عسكرية لا يستهان بها، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة عسكرية لا يمكن مساواتها مع أي دولة أخرى، وهذا ما يوفر لها إمكانية الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسية الدولية، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة جدًا لاستثمارها في هذا الجانب، إذ بلغت حوالي 419.3 مليون دولار عام 2006 و4431 مليون دولار عام 2007، وبلا شك فأن أرقام الانفاق العسكري توضح ضخامة القوة العسكرية الأمريكية وتؤكد كذلك ضخامة الترسانة العسكرية الأمريكية من حيث النوع والكم والتي تتضمن أسلحة تقليدية ونووية إلى جانب هذه القدرات، فأن الجيش الأمريكي يتمتع بقدرات قتالية فائقة[61]. والواقع فأن الإستراتيجية الأمريكية بمضامينها وأبعادها العسكرية، اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على ما تحققه الثورة المعلوماتية، التي غادر فيها العديد من دول العالم العصر الصناعي، وأخذت تلج وباندفاع شديد نحو العصر المعلوماتي، كما تمكنت الأسلحة الذكية من تطوير إدارة العمليات الحربية، وخصوصًا في مجال استخدام لصواريخ التي تنطلق من مسافات بعيدة، لذا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تبقى هي القوة العسكرية الأقوى في العالم[62].

أما الصين فمن الناحية الإقليمية تعتبر قوة عسكرية كبرى، إذ يحتوي التنظيم القتالي للجيش الصيني من الوحدات والأفراد والدبابات والطائرات، أكثر مما لدى أي مؤسسة عسكرية أخرى في آسيا، صحيح أن معظم معداته ليست متقدمة تكنولوجيًا، وكذلك يتمتع بقدرات محدودة الإرسال قواته خارج الأراضي الصينية،

---

(59) دافوس، هل هي نهاية العولمة في الاقتصاد الدولي ، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت، 2019.
(60) عبد المنعم سعيد، ترامب ضد العولمة، مجلة الشرق الأوسط، ع13835، سوريا، 2016.
(61) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص202.
(62) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ، دار الشروق، ط1، عمان، 2009، ص303.

إلا أن ميزانيته الرسمية أخذه في الارتفاع، وجهود التحديث فيه مستمرة، مما يسهم في زيادة قدرة الصين على تطوير ونشر قدراتها العسكرية، وتعد الصين أول قوة نووية آسيوية إذ تمتلك من القنابل الذرية والصواريخ البالستية مما جعلها تتقدم على فرنسا في امتلاكها لهذه الأسلحة[63]. وبرغم أن الصين تمتلك قوة نووية، فأن الفكر الإستراتيجي الصيني لم يطور عقيدته العسكرية أو مذهبه القتالي، الذي تربط من خلالها قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى العالمي، وإعلان رغبة الصين الدائمة في حل مشكلاتها الإقليمية والعالمية بالطرق السلمية، وتأكيد علاقات حسن الجوار، كل ذلك أدى إلى أن ينحصر الاهتمام بدور القوة العسكرية في تأدية وظيفة دفاعية إقليمية دون أن تمتد لتأخذ أبعادًا عالمية[64].

أما فيما يخص الصين وبعدها قوة صاعدة فأن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة، هي العمل على طمأنينة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، وانخراط الصين في المنظمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة وهي مظاهر تخدم هدف الصين في تقديم صورة إيجابية عن الصين الجديدة في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عن الصين الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية[65].

أن الصين بطبيعة الحال، ليست أي بلد يعيش تجربة السير في طريق التنمية الجديدة، إذ تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانًا، فضلاً عن كونها مرشحةً لأن تكون أكبر اقتصاد عالمي، وتحتل مركز أسرع منطقة للنمو في العالم، وتمثل الصين مجازيًا أن لم يكن سياسيًا نتاج عملية انتقال القوة الأن في العالم من الغرب إلى الشرق ، لذلك نرى الصين تستخدم قوة تأثيرها الاقتصادية المطردة النمو لتكون أداة مساومة، بغية الحصول على ما تريده من بقية دول العالم، فقوة تأثيرها أكبر من أي قوة أخرى في العالم، ولقد استطاعت آسيا مع الصين أن تستفيد من مكانتها التاريخية في قلب العالم، وبذلك أصبح بإمكانها أن تصوغ القرن الواحد والعشرين على غرار ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، حين صاغت القرن العشرين، إذ أن هذه العملية لا تلائم النظام العالمي في تطوره، لذا بات لزامًا على القادة ورجال الإستراتيجية وصناع القرار الأمريكي والشعب الأمريكي أن يكونوا مهيئين لحركة دورانية تتغير فيها مواقع الاطراف[66].

---

[63] عبد القادر دندن، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر باتنه، الجزائر، 2008، ص45.

[64] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، ط1، دار مجد لاوي، الأردن، 2011، ص85.

[65] توفيق حكمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر بانتة، الجزائر، 2015، ص110.

[66] دانييل بورشتاين، أرنيه دي كينزا، التنين الأكبر، ترجمة: شوقي جلال، ط1، عالم المعرفة، الكويت 2001، ص153.

ومن المعروف أن القرن الحادي والعشرون هو قرن المنافسة بين الصين و"الولايات المتحدة الأمريكية"، إذ ظهرت الصين كقوة اقتصادية ومالية منافسة "للولايات المتحدة الأمريكية"، لتكون لاعبًا أساسيًا في النظام العالمي، وبذلك أصبحت في "العقد الثاني" من "القرن الحادي والعشرين" أكبر مصدّر في العالم وثاني أقوى اقتصاد بعد "الولايات المتحدة الأمريكية"[67].

ويعود التغيير في ميزان القوة بين "الولايات المتحدة الامريكية" والصين إلى تعاظم قوة الصين وليس إلى انحدار "الولايات المتحدة الامريكية"، فما زالت "الولايات المتحدة الأمريكية" هي قوى عظمى سواء في "المجال الاقتصادي أو العسكري"، وما زالت هيمنتها السياسية واضحة، ولكنها تجد نفسها أمام تحديات عديدة للحافظ على هذا التفوق، إلا أن الصين من جانبها وبوصفها قوى عالمية صاعدة، صاغت نموذجاً عالمياً للقوة يختلف عن النموذج الأمريكي، ساعيةً إلى تحويل "النظام الدولي الراهن"، من النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب وليس أمام "الولايات المتحدة الأمريكية" من خيارات سوى أن تقاوم التحدي الصيني وتحاول المحافظة على الوضع القائم في آسيا، أو أن تتراجع عن دورها المهيمن في آسيا لمصلحة الهيمنة الصينية، أو أن تبحث عن حل وسط يسمح للصين بدور أكبر، لكن مع احتفاظها بوجودها القوي أيضًا، وعلى الرغم من تداخل اقتصاد البلدين بشكل كبير، فأن تنامي قوة الصين يُظهر المخاوف الأمريكية، ولقد أوضحت إدارة الرئيس الأمريكي "ترامب" للدفاع الوطني والأمن القومي أنها متشائمة بشأن علاقاتها المستقبلية مع الصين وأنها تخشى المنافسة الصينية على الزعامة العالمية[68].

إما سياسة الصين تجاه "الولايات المتحدة الأمريكية" فيغلب عليها طابع القوة الناعمة، اذ تسعى إلى جعل العالم متعدد الأقطاب بعيداً عن الهيمنة، كما تقول أن كل الدول في العالم متساوية، وأن الأمم المتحدة هي الأمل للسلام والعدالة في العالم، ولدى "بكين" أهداف متعددة تسعى إلى تحقيقها في بناء ثروة وقوة بطريقة "ميركانتيلية"، ورؤيتها كدولة مساوية "للولايات المتحدة الأمريكية" أي جعل العالم و"الولايات المتحدة الأمريكية" يعتقدون أنهم يريدون الصين أكثر مما هي تريدهم والحلول محل "الولايات المتحدة الأمريكية" كقوة قائدة في آسيا، إذ تسعى لتكون قوة عسكرية واقتصادية عالمية فعلى الرغم من إن "الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان تبقى في قائمه القوى الاقتصادية الرئيسة اليوم إلا أنه لا يمكن التشكيك بفكرة إن القوى الصاعدة الصين والهند قامت بتحويل تأثير صعودها إلى مستوى القوى الرئيسة، وبالتالي فمن الممكن إن يشهد "القرن الحادي والعشرين" مزيداً من التنافس الدولي على القوة والموارد، وقد يُعيد الصعود الهندي

---

[67] صباح نحاس شنافة، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص16.

[68] مركز حرمون للدراسات المعاصرة، محددات العلاقات الأمريكية- الصينية، قطر، 2019.

والصيني إلى مصاف القوى العالمية الرئيسية المشهد الجيو–سياسي والاقتصادي العالمي، كما فعلت ألمانيا في "القرن التاسع عشر" و"الولايات المتحدة الأمريكية" في "القرن العشرين"، وتسعى القوى الصاعدة إلى الانخراط في المؤسسات الدولية وإلى بناء علاقات إيجابية ليست مع "الولايات المتحدة الأمريكية" فقط إنما مع بقية دول العالم، وسيكون من الصعب على "الولايات المتحدة الأمريكية" أن تعزل القوى الصاعدة، وأن التحدي الأساسي الذي يواجه "الولايات المتحدة" يأتي من الصين والهند خاصة، ولا يكمن هذا التحدي في البعد العسكري بل الأبعاد الأخرى الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وبعد أن استطاع "الاقتصاد الصيني" النمو بنسبة 9% سنويًا وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، وبحلول عام 2050 من المتوقع أن يبلغ حجم "الاقتصاد الصيني" أضعاف ما هو عليه الآن ليتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ويتربع كأكبر اقتصاد في العالم[69].

وأصدرت الشركة البريطانية (pwc) وهي شركة متخصصة في الأبحاث والدراسات الاقتصادية تقريرًا أشار هذا التقرير أنه بحلول عام 2050، ستصبح كل من الصين والهند و"الولايات المتحدة الأمريكية" بالترتيب السابق، هي الدول الثلاثة الأكبر اقتصاديًا على مستوى العالم، حيث ستفقد "الولايات المتحدة الأمريكية" المركز الأول لتتراجع لصالح القطبين الأسيويين إلى المركز الثالث، وسيحدث هذا التحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمية باتجاه القارة الأسيوية، سواء بمعدل أسرع أو أبطئ مما تم تقديره، حيث سبق وأن هيمنت الصين والهند على الناتج المحلي العالمي في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، نظرًا لتعدادها السكاني الضخم، وفي مقابل ذلك سيضعف أداء وقوة الاقتصاد الأوربي والأمريكي، ولهذا من المتوقع انخفاض حصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 33% في عام 2014 إلى 25% في عام 2050[70].

---

[69] أنس رياض جواد، عبد علي كاظم، تأثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكي، قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 40 ، 2015، ص15.

[70] سمير إبراهيم محمد، تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع1، 2017، ص71.

الخاتمة

يمكن القول ان العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد اتسمت بالحذر والسكون تارة، وبالتوتر والخلاف تارة أخرى، وفي ضوء وجود عدد من القضايا المشتركة بين البلدين ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الحد من "التسلق" الصيني والتأثير على مجريات الأمور في الصين ويمكن استخلاص مجموعة من النتائج المهمة في هذا البحث:

1- تطور السياسة الخارجية الصينية من حيث مجال التحرك والتأثير، ويتجلى ذلك من خلال دورها المتزايد في العلاقات الدولية وانضمامها لمختلف المنتديات الدولية والإقليمية، كمنظمة التجارة العالمية في محاولة منها لكسر الطوق الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها.

2- تتميز سياسية الصين الخارجية بالاستمرارية رغم كونها من الأنظمة المغلقة وهذا ما تجلى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقلال، ووحدة الأراضي، والعمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة، فالصين تجاوزت التناقضات التي نتجت عن مشروعها الشيوعي الحاكم واقتصاد السوق الذي تحاول الاندماج فيه.

3- تحاول الصين تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية حفاظًا على المصالح الاقتصادية المتنامية بين الدولتين الكبيرتين.

4- الصراع في العلاقات الأمريكية- الصينية لا يعني الوجه الآخر لهذه العلاقة وهو التعاون فالولايات المتحدة الأمريكية في حاجة للحوار الدائم مع الصين، لاسيما بعد فشل سياسية المقاطعة والاحتواء والحصار؛ ذلك لأسباب عدة أبرزها المصالح المشتركة، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية الحرج من حيث تأكل عناصر قوتها الشاملة، فهناك حاجة للاعتماد المتبادل ولاسيما في عصر العولمة في أبعادها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والاجتماعية فالتعاون الاقتصادي وفقًا للمنظور الليبرالي سيساهم في تعزيز التفاهم وحل الخلافات، وهو ما يفسر تطور العلاقات التجارية والمالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1. إبراهيم الأخرس، دور الشركات العابرة للقارات في الصين، ابتراك للنشر، ط1، القاهرة، 2012.
2. إبراهيم نافع، الصين ومعجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام، ط 1، القاهرة، 1999.

3. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2011.
4. إيهاب خليفة، القوة الالكترونية – كيف يمكن إن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2017.
5. تدسي فشمن، الصين شركة علاقة، ترجمة: هالة النابلسي، العبيكان، ط1، 2009.
6. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام العالمي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013.
7. خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2004.
8. دانييل بورشتاين، أرنيه دي كينزا، التنين الأكبر، ترجمة: شوقي جلال، ط1، عالم المعرفة، الكويت 2001.
9. رمزي محمود، حرب العملات بين المارد الصيني والعملاق الأمريكي، منشأة المعارف بالإسكندرية 2014.
10. ريبيكا فانين، التنين الصيني، ترجمة: محمد فتحي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010.
11. سالي نبيل الشعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية واثر التحول في النظام الدولي، دار العربي للنشر، ط1، القاهرة 2015
12. طارق عزيزة، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة 2017.
13. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ، دار الشروق، ط1، عمان، 2009.
14. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 2011.
15. نوح فلدمان، الحرب الهادئة، ترجمة هشام سمير، الدار العربية للثقافة، ط1، 20016.
16. اليوشية تنتج، ولي دونج، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان ام شريكان، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، 2003.

ثانياً البحوث والدراسات:

1. احمد ذياب، العوائق الأمريكية في انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مجلة السياسة الدولية، القاهرة 2006.
2. احمد عبد العليم، دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، 2016.
3. أنس رياض جواد، عبد علي كاظم، تأثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكي، قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 40 ، 2015.

4. أياد جاسم محمد، محمد دلف، العلاقات الصينية – الأمريكية في المربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، السنة الثانية،2011.
5. زياد خلف عبد الله محمد، تأثير عامل القرصنة التكنولوجية على العلاقات الصينية – الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، تكريت، العراق (6)، س (2)، 2014.
6. سليم كاطع علي، أنعام عبد الرضا سلطان العلاقات الصينية الأمريكية الواقع وآفاق المستقبل، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2015.
7. سمير إبراهيم محمد، تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 47، 2017.
8. صباح نحاس شنافة، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013.
9. صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، سنة 3، ص151.
10. عمرو عبد العاطي، سياسة ترامب تجاه الصين وروسيا وتداعياتها على إعادة اصطفاف الروسي وتماسك التحالف الغربي، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، 2019.
11. محمد صالح ربيع، مهيمن عبد الحليم طه، القوى الأولية والإقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد ع 509.
12. محمد يوسف، تأثيرات التنافس الصيني–الأمريكي في حرية التجارة الدولية، السياسة الدولية، العدد 213، تموز/يوليو ، القاهرة 2018.
13. مروان قبلان، أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة سياسات عربية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (24) 2017.
14. نضيرة محمود أمين، التنافس الصيني الأمريكي في آسيا، كلية القانون والعلوم السياسية، العلوم السياسية، جامعة كركوك، 2015.

ثالثاً الانترنت:

1. جيمس دوبينز، اندروسكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين،

:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf

2. خالد محمد غازي، الطوفان ما بعد العولمة، شبكة المعلومات العالمية للانترنيت:https://middle-east-online.com/

3. دافوس، هل هي نهاية العولمة في الاقتصاد الدولي ، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت: https://www.noonpost.com/content/21806

4. لحظة ترامب أم احتضار العولمة، خطاب ترامب ضد العولمة، شبكة المعلومات العالمية:https://alarab.app/